**عنوان الدراسة**

**القدس في قرارات اليونسكو وسبل تفعيلها**

**إعداد**

**د. محمد عبد الجواد البطة**

**الباحث في التاريخ الحديث والمعاصر**

**2018م**

**البريد الالكتروني/ mohammed151077@gmail.com**

**الملخص:**

تناولت الدراسة موضوع القدس في قرارات اليونسكو وسبل تفعيلها وقسمت إلى ثلاثة محاور: جاء المحور الأول بعنوان اليونسكو النشأة والتطور، والمحور الثاني رصد موقف اليونسكو من قضية القدس 1956 – 2017، وأما عن المحور الثالث: فتناول سبل تفعيل قرارات اليونسكو بشأن القدس، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يعتبر موقف اليونسكو من قضية القدس موقفًا إيجابًا، ويظهر ذلك من خلال القرارات التي أصدرتها اليونسكو منذ عام 1956وحتى عام 2017 والتي وصلت إلى العشرين قرارًا، تناولت موضوعات متعددة منها: الحفريات وتسجيل القدس في قائمة الآثار المهددة بالخطر وأدانت إسرائيل تعدياتها على المقدسات، واعتبرت القدس الشرقية محتلة ويجب إنهاء سيادة الاحتلال عليها، وأهم ما أوصت به الدراسة: تفعيل المؤسسات الثقافية في القدس ودعهما، والعمل على إعداد خطة إعلامية منظمة ومحكمة تشرف عليها المجموعة العربية وتدعمها، مضادة للخطة الإعلامية الصهيونية المناهضة لقرارات اليونسكو، وتوجه للدول والشعوب الغربية على وجه الخصوص.

**المقدمة:**

مثلت أروقة اليونسكو ساحة حرب دارت رحاها بين المجموعة العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، سجلت بعض الانتصارات والاخفاقات على الصعيد العربي، في مواجهة العنصرية الصهيونية التي جندت كل قواه في مواجهة الانتصارات العربية، التي استطاعت إصدار قرارات بشأن القضية الفلسطينية منها المحافظة على الهوية الوطنية بمنع إسرائيل من تهويد المناهج العربية، وقرار بحجب الثقافة والعلوم عن إسرائيل، وحوالى عشرين قرارًا بحق القدس، منها قرارات أدانت إسرائيل بسبب الحفريات وهدم أسوار القدس وطالبتها بالتوقف، وقرارات أخري اعتبرت القدس تراثًا عالميًا مهدد بالخطر يجب حمايته، فضلًا عن إصدار قرارًا يعتبر القدس محتلة ويجب رفع الاحتلال عنها عام 2016، الأمر الذي أغضب إسرائيل وجعلها تتخذ قرارًا بالانسحاب من منظمة اليونسكو، وتحالفت معها الولايات المتحدة الأمريكية التي انسحبت من المنظمة وأوقفت دعمها المالي المقدر ب20% من ميزانية اليونسكو، في آخر ديسمبر 2017، بهدف لي ذراع اليونسكو وتدجينها لصالح العنصرية الصهيونية.

**مشكلة الدراسة:**

تتحدد مشكلة الدراسة بالرغم من عشرات القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها بالنسبة لقضية فلسطين خاصة بالنسبة لعدم تغيير وضع القدس، فإن إسرائيل قد ضربت بهذه القرارات عرض الحائط، مما يعني أنها دولة فوق القانون، وفي خضم هذه المعركة يتطلب الأمر دراسة سبل تعزيز المزيد من إصدار مثل هذه القرارات وكيفية تفعيلها.

**ولهذا تهدف الدارسة إلى ما يلي:**

* رصد قرارات اليونسكو الصادرة بشأن القدس، من عام 1956-2017 وإلى ما آلت إليه هذه القرارات.
* دراسة سبل تعزيز إصدار مثل هذه القرارات الأممية التي تخص القدس والأقصى والعمل على تفعيلها.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تتبعها لتطور قرارات اليونسكو بشأن القدس والوقوف على أهمها، وتركيزها أيضًا على كيفية تعزيز إصدار مثل هذه القرارات و سبل تفعيلها أيضًا.

**وأما عن حدود الدراسة فهما حدًّان مهمَّان:**

* الحد المكاني وهو القدس في قرارات اليونسكو.
* والحد الزماني وهي تلك الفترة الممتدة بين عامي 1956-2017، ويمثل عام 1956 بداية اهتمام اليونسكو في قضية القدس، أما عام 2017 شهد تطورًا في قرارات اليونسكو حيث صوّت المجلس التنفيذي لليونسكو على قرار يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلة للقدس، ويرفض سيادة إسرائيل عليها.

**منهج الدراسة:**

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، وسوف تعتمد الدراسة على الوثائق والإصدارات العربية والإنجليزية التي تحدثت عن هذا الموضوع.

**تقسيم الدراسة:**

**تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:**

* المحور الأول: اليونسكو النشأة والتطور
* المحور الثاني: موقف اليونسكو من قضية القدس 1956 – 2017
* المحور الثالث: سبل تفعيل قرارات اليونسكو بشأن القدس

**المحور الأول: اليونسكو النشأة والتطور**

ربما يكون من المفيد التمهيد للدراسة بمحور عن منظمة اليونسكو ومحاولة التعرف عليها في سطور مركزة ومختصرة تعطى القارئ فكرة عن نشأتها وتطورها وأهدافها ومجال اهتمامها وأهم أقسامها، ونشراتها. ودورها في حل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء.

تعود أول محاولة لإنشاء منظمة دولية مختصة بتنظيم التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم والثقافة والإعلام، إلى العام 1922، وذلك حين شكل مجلس عصبة الأمم لجنة دولية للتعاون الفكري، ولقد لعبت فرنسا دورًا رئيسًا ومحوريًا في هذا الإطار، وعلى أثر نداء وجهته هذه اللجنة إلى كل المعنيين بالأزمة الحادة التي تواجه الحياة الثقافية في العالم لدعم جهودها وأنشطتها بادرت الحكومة الفرنسية بالتقدم باقتراح لإنشاء "المعهد الدولي للتعاون الفكري"، وعرضت تقديم دعم مالي سنوي ضخم يبلغ مليوني فرنك سنويًا([[1]](#footnote-1)) وكان أعضاء هذا المجلس لا يمثلون حكوماتهم، وإنما يختارون بصفتهم الشخصية من بين العلماء والأدباء والفنانين من ذوي السمعة العالمية، منهم: آينشتين وجون بول سارتر، وفاليري، وفرويد وغيرهم، ولم يكن مجلس العصبة يهتم كثيرًا، عند اختياره لأعضاء هذه اللجنة بأهمية التمثيل المتوازن للثقافات والحضارات المختلفة قدر اهتمامه بالتوازن بين فروع المعرفة المختلفة.

وكانت مصر قد انضمت للمعهد في ديسمبر 1927، وبقي العالم العربي بعيدًا أو مبعدًا عن حركة التفاعلات المتعلقة بالتعاون الدولي في المجال الثقافي، والتي حاول المعهد تجسيدها في مجلة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لأسباب تفاوتت من دولة لأخرى، فالمغرب العربي بقي خارج إطار التفاعلات تمامًا ولم يحاول المعهد الدولي من جانبه إقامة أي نوع من الاتصالات مع دول المغرب العربي، ربما لأن فرنسا كانت تعتبر هذه الأجزاء من العالم العربي جزءًا من الإمبراطورية الفرنسية([[2]](#footnote-2)).

وأما عن فلسطين فوجد في أرشيف هذا المعهد مراسلات باسم فلسطين، ولكن خلت هذه المراسلات من أسماء زعماء وشخيصات فلسطينية عربية، حيث حملت هذه المراسلات توقيع عدد من الشخصيات اليهودية التي هاجرت إلى فلسطين حتى ثلاثينات القرن الماضي، مستغلين اسم فلسطين لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، وكان على رأس هذه الشخصيات اليهودية هو رئيس الجامعة العبرية "مانياس" بهدف إصدار قانون يضفي الصفة الرسمية والشرعية على هذه الجامعة، لكن اللجنة الدولية لم تكن بوضع يسمح لها بإصدار مثل هذا القانون، وعلى سبيل المثال استغلت هذه الشخصيات اليهودية نفوذ المعهد الدولي واللجنة الدولية للضغط على الحكومة البولندية للسماح بتحويل المبالغ اللازمة لتمكين الطلاب اليهود البولنديين الراغبين في الدراسة في الجامعة العبرية واستثنائهم من قرار وزير المالية بفرض قيود صارمة على التحويلات للخارج([[3]](#footnote-3))

غير أن معظم المراسلات الموجودة في هذه الملفات كانت تتعلق بإنشاء لجنة فلسطينية للتعاون الفكري وهنا أيضًا نجد أن المبادرة كانت يهودية وأخذ زمامها (الأستاذ/ مانياس) رئيس الجامعة العبرية، ويبدو أنهم خطو خطوات كبيرة في هذا الجانب غير أن رأي اللجنة استقر بعد مداولات كثيرة أن تضم اللجنة ممثلين عن العرب واليهود والسلطات البريطانية، لكن لا يوجد في ملفات المعهد ما يشير من قريب أو بعيد أن مثل هذه اللجنة قد ظهرت إلى حيز الوجود. غير أن المعهد عقد في إطار نشاطاته المتعلقة بالجامعات والطلاب صلات وثيقة مع الاتحاد الدولي للطلاب اليهود وملف مراسلات المعهد مع هذا الاتحاد من أضخم الملفات حجمًا([[4]](#footnote-4)).

وأثناء اشتعال الحرب العالمية الثانية وتحديدًا عام 1942 بادر كل من رئيس مجلس التعليم البريطاني ر.أ. بتلر، ورئيس المجلس البريطاني مالكولم روبرتسون بدعوة وزراء تعليم حكومات الدول المتحالفة للاجتماع في لندن، والتي كانت مقرًا مؤقتًا لكثير من الحكومات خلال سنوات الحرب، لقد أسفرت هذه المبادرة عن إنشاء مؤتمر وزراء التعليم في الدول المتحالفة عام 1942، الذي بدأ يجتمع بصفة دورية.

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية نوقشت في هذا المؤتمر فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التناغم بين السياسات التربوية لخدمة أهداف السلام، وشكلت لهذا الغرض وبعد أن تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في مدينة سان فرنسيسكو الأمريكية في شهر يونيو من عام 1945 وفي شهر نوفمبر من نفس العام انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتأسيس منظمة التربية والثقافة والعلوم، في مدينة لندن وتم اقتراح إضافة كلمة العلوم إلى الاسم المقترح للمنظمة ليصبح ( منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، وقد وضع ممثلو 44 دولة مواد النظام الأساسي لمنظمة اليونسكو الذي أعلن رسميًا في الرابع من نوفمبر عام 1946 وصادقت عليه ثلاثون دولة، وقد اتفقت الدولة التي تنتمي لليونسكو على الإسهام في إقرار السلام والأمن في العالم عن طريق التعاون في مجالات التربية والثقافة والعلوم([[5]](#footnote-5)).

وتم اختيار مقر اليونسكو الدائم لها في العاصمة الفرنسية باريس، وتضم حاليًا أكثر من 191 دولة وتتولى الدول الأعضاء دفع معظم إيراداتها، وتسعى اليونسكو إلى تحقيق المزيد من العدل والتعاون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والمجتمعات الإنسانية. وتقوم المنظمة بتنفيذ هذه الأهداف بناءً على طلب من الدول الأعضاء ولهذا لا يمكن تنفيذ هذه الأهداف بناءً على طلب من الدول الأعضاء ولهذا لا يمكن تنفيذ قراراتها إلا إذا قامت حكومات الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة([[6]](#footnote-6)).

**يتكون النظام الاداري لليونسكو من:**

1. المؤتمر العام: ويتكون من المندوبين المعنيين من الدول الأعضاء في اليونسكو، يجتمع كل عامين لصنع السياسات والبرامج، ويصادق على الميزانية العامة، ويصدر اللوائح الخاصة بالعاملين ويختار المجلس التنفيذي ويعين المدير العام ويجتمع المؤتمر العام في كثير من عواصم العالم ولكن غالبًا في باريس.
2. المجلس التنفيذي: ويتكون من خمسة عشر عضوًا يتم انتخابهم لمدة أربعة سنوات ويمكن إعادة انتخابهم ويجتمع المجلس مرتين كل عام على الأقل ليشرف على الأعمال المتعلقة ببرامج اليونسكو ويعد جدول أعمال المؤتمر العام، ويوصي بقبول الأعضاء الجدد.
3. الأمانة العامة: وتتولى إدارة برامج اليونسكو، ويعمل بها موظفون من معظم الدول الأعضاء في المنظمة وتضم المدراء وموظفين الخدمات العامة ومجموعة من الخبراء المتخصصين ويعمل بعض هؤلاء في المقر الرئيس للمنظمة في باريس وبعضهم في مجالات وميادين أنشطة اليونسكو.
4. اللجان الوطنية للدول الأعضاء: وتقوم هذه اللجان بتقديم المشورة والخبرة لحكومات الدول الأعضاء في اليونسكو، كما تساعد مندوبي الدول الأعضاء الموفدين إلى المؤتمر العام للمنظمة([[7]](#footnote-7)).

ولليونسكو أيضًا أكثر من خمسين مكتبًا وعدة معاهد تدريسية حول العالم وللمنظمة خمسة برامج أساسية هي التربية والتعليم والعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافية والاتصالات والإعلام، وتدعم اليونسكو العديد من المشاريع كمحو الأمية والتدريب التقني وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين وبرامج العلوم العالمية، والمشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية حقوق الإنسان([[8]](#footnote-8)).

أما عن أهم منشورات اليونسكو فهي : ( رسالة اليونسكو) التي تصدر في 36 لغة، وطابعها العام علمي إخباري، عن التقدم في مجال البحوث وفي ميادين عمل اليونسكو، توزع المنظمة نشرة (مناهل اليونسكو) الشهرية التي ترصد أهم نشاطات المنظمة كما تصدر دوريات متخصصة من أهمها:

1. مستقبليات/ تهتم في مجال التربية.
2. المتاحف.
3. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية.
4. العلوم والمجتمع
5. الطبيعة والموارد
6. ونشرة حقوق المؤلف
7. ونشرة مكتب التربية الدولي
8. الحولية الإحصائية
9. وفهرس الترجمات والدراسة في الخارج والقانون الدولي والتقرير بشأن الاتصال في العالم وغيرها.
10. كما تصدر اليونسكو خرائط وأطالس عالمية .
11. ويوجد دليل عام لمطبوعات اليونسكو باللغات المختلفة([[9]](#footnote-9)).

ومراعاة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل فقد قسم المؤتمر العام اعتبارًا من العام فى1968 (القرار15م/ 1و11) الدول الأعضاء إلى الخمس مجموعات فيما يتعلق بانتخاب المجلس التنفيذي، وأصبح لكل مجموعة "حصة" من المقاعد كان يتم تعديلها تباعًا مع اتساع العضوية في اليونسكو حين تبرز الحاجة إلى ضرورة زيادة المنظمة، أو حين يتضح أن هذه الزيادة قد أحدثت خللًا في التوازن بين حصص هذه المجموعات من مقاعد المجلس، وحتى قبيل انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو عامي 1985و1986 كانت مقاعد المجلس التنفيذي 51 مقعدًا موزعة بين المجموعات الخمس على النحو التالي.

المجموعة الأولى: وهي التي تضم الدول الغربية وبعض الدول الأخرى وعددها 26 دولة وتختص بعشرة مقاعد.

المجموعة الثانية: وتضم دول أوروبا الشرقية وعدد11 دولة وتختص بأربعة مقاعد.

المجموعة الثالثة: وتضم دول أمريكا اللاتينية وعددها 33 دولة وتختص بتسعة مقاعد.

المجموعة الرابعة: وتضم الآسيوية (فيما عد الدول العربية) وعددها 26 دولة وتختص بثمانية مقاعد.

المجموعة الخامسة: وتضم الدول العربية والافريقية وعدد 62دولة وتختص بعشرين مقعدًا([[10]](#footnote-10)) .

ومن الجدير بالذكر أن منذ عام 1974 ومنظمة التحرير الفلسطينية تشارك كعضو مراقب، في جميع فروع اليونسكو وتشارك في الاجتماعات كافة، تحت رعايتها ووضعها داخل اليونسكو يكاد يعادل وضع الدولة المنتسبة؛ ولا يختلف وضعها عن حكومة أي دولة عضو، إلا بالنسبة إلى التصويت، حيث لا تتمتع المنظمة بحق المشاركة في التصويت وللمنظمة وفد دائم معتمد لدي اليونسكو؛ ومن خلاله يتم تنفيذ مشروعات اليونسكو كافة التي تهم الشعب الفلسطيني ، وهي عديدة([[11]](#footnote-11)).

وكانت المنظمة مثارًا للجدل بشكل كبير على مر الزمن، خلال السبعينات والثمانينيات اعتقدت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن المنظمة مستغلة من الشيوعيين ودول العالم الثالث لمهاجمة الغرب الأمر الذي حدى بالمنظمة لتطوير خطة سميت بالنظام العالمي الجديد لإيقاف الأكاذيب المزعومة والمعلومات المضللة التي انتشرت عن مسألة تطوير دول العالم، رفض الغرب هذه الخطة بحجة أنها محاولة من دول العالم الثالث والدولة الشيوعية لتدمير حرية الإعلام فانسحبت الولايات المتحدة من المنظمة 1984م وتلتها بريطانيا عام 1985م/ واتهمت اليونسكو أيضًا من البعض بالبيروقراطية([[12]](#footnote-12)).

**وأخيرًا: اليونسكو والوضع القانوني للقدس:** يصف مركز التراث العالمي في موقعه الالكتروني الوضع القانوني للقدس بأنه استثنائي إذ لا يوجد اتفاق سياسي عام على وضع المدينة، فبعض الدول تصرح بأنها تلتزم بالوضع الذي تصفه خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1947 التي تعد القدس كيان مستقلًا (codus saparatum) لا تقع في إسرائيل ولا في الأردن، ومن المستغرب أن يصدر موقف كهذا عن منظمة من منظمات الأمم المتحدة؛ فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 (الدورة 2) الصادرة في سنة 1947 بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين: فلسطينية وإسرائيلية، استثنى منهما مدينة القدس بأسرها، شرقيها وغربيها والبلدات المحيطة بها لتشكل كيانًا مستقلًا يخضع لسيادة دولية دائمة متمثلة في الأمم المتحدة بهدف وضع الضمانات الملائمة لتوفير الحماية الدولية للأماكن المقدسة([[13]](#footnote-13)).

ولم يعد لهذا القرار فاعلية أو شرعية بعد استيلاء إسرائيل على القدس الغربية في سنة 1948، أما القدس الشرقية التي تضم موقع التراث الثقافي العالمي مدينة القدس القديمة وأسوارها محل اهتمام مركز التراث العالمي، فتعدها، قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن جميعها بعد سنة 1967، مدينة محتلة، ويبدو أن اليونسكو تحتاج من وقت إلى آخر إلى التذكر بالقانون الدولي، وبأنها منظمة من منظمات الأمم المتحدة تلتزم بما تقره المنظمة الأم من قرارات([[14]](#footnote-14)).

وفي هذا الخصوص تقول ريتا عوض([[15]](#footnote-15))، فحين وجدت بينما كنت اتصفح موقع اليونسكو الإلكتروني في حزيران/ يونيو 2011 أن الصفحة الالكترونية الخاصة بإدارة الاتصال والمعلومات باليونسكو، تسمي عاصمة إسرائيل: القدس، وأعلمنا بذلك الوزارات العربية المعنية، وتلقت المدير العام لليونسكو في إثرها احتجاجات رسمية عربية شديدة اللهجة عرضت اليونسكو بيانًا في 15/7/2011 تحت عنوان: اليونسكو ترد على الادعاءات، نصه التالي: (تود اليونسكو أن تؤكد مجددًا أنه لم يحصل أي تغيير بالنسبة إلى موقفها حيال مدينة القدس، أن القدس القديمة مدرجة على قائمة التراث العالمي والتراث العالمي المهدد بالخطر وتعمل اليونسكو على ضمان احترام القيمة العالمية الاستثنائية للتراث الثقافي لمدينة القدس القديمة)

وهذا الموقف موجود في موقع اليونسكو الرسمي على الانترنت. وحسب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فإن القدس لا تزال جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضعها النهائي يجب أن يناقش ضمن مفاوضات الحل الدائم، وليس لليونسكو أن تأخذ موقفًا آخر بشأن الوضع القانوني للقدس، وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة غير أنه لم يكن لها أن تذكر خضوع القدس لمفاوضات الحل الدائم، وهو ليس من قرارات الأمم المتحدة التي تنص على أن المفاوضات في اطار عملية السلام تستند فيما تستند، إلى قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبادرة السلام العربية التي لا تجعل القدس الشرقية محل تفاوض([[16]](#footnote-16)).

\*\*

**المحور الثاني: موقف اليونسكو من تراث القدس 1956 – 2017**

من خلال مراجعة تاريخية وقراءة متأنية في المصادر التي توفرت لدينا خلال إعداد هذا البحث، تبين أن مكانة القدس في منظمة اليونسكو مرت بمراحل متعددة، وذلك منذ تكوين المجموعة العربية في اليونسكو التي كان لها دورًا بارزًا في مواجهة إسرائيل داخل أروقة اليونسكو، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل رئيسة منذ عام 1956 وحتى عام 2017 وهي على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:**

**اتفاقية لاهاي وخطوات تطبيقها على القدس 1954- 1967**

مثل عام 1956 بداية اهتمام اليونسكو في تراث القدس، وذلك حين تمكنت اليونسكو من أن تعقد تحت إشرافها مؤتمر في لاهاي عام 1954 الأمر الذي مكنها من صياغة اتفاقية دولية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من السابع من أغسطس/آب 1956، ولما كانت كل أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي قد صدقت على هذه الاتفاقية قبل اندلاع حرب 1967، فقد بادر المدير العام لليونسكو في أول يوم من أيام الحرب بإرسال مذكرة إلى جميع أطراف الصراع يذكرهم فيها بالتزاماتهم التعاقدية لحماية الممتلكات الثقافية، ثم اقترح عليهم تطبيق الإجراءات المنصوصة عليها في المادتين الثانية والتاسعة من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي، وهي إجراءات تتعلق أساسًا بتعيين مفوض عام لحماية الممتلكات الثقافية، وقد وافقت الدول العربية فورًا على هذا الاقتراح أما إسرائيل فقد تلكأت، ولم ترد على المدير العام إلا في 20 يونيو/حزيران، بعد تحقيق انتصارها وفرض سيطرتها الكاملة على القدس والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها واقترحت في ردها على المدير العام أن يرسل مبعوثًا من طرفه لكي يتحقق بنفسه من الحماية الكاملة التي تكفلها إسرائيل للممتلكات الثقافية دون حاجة إلى تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية([[17]](#footnote-17)).

وكان واضحًا من هذا الرد أن إسرائيل تسعى إلى إغلاق ملف الموضوع برمته مرة واحدة وإلى الأبد بعد زيارة ممثل المدير العام لليونسكو لكن رد المدير العام جاء حاسمًا وهو أنه ليس مسموحًا للمدير العام لليونسكو بتقديم تفسير شخصي للمعاهدة وفي الثالث من أغسطس/ آب 1967 قبلت إسرائيل اتباع الإجراءات الواردة باتفاقية لاهاي وانتهي الأمر بتعيين مفوض عام لحماية الممتلكات الثقافية لدي إسرائيل وهو السيد رينينك هولندي الجنسية وقد بارك المجلس التنفيذي هذه الإجراءات والمبادرات التي قام بها المدير العام([[18]](#footnote-18)).

و لكن سرعان ما اتضح أن اتفاقية لاهاي مليئة بالثغرات وخصوصًا فيما يتعلق بالحفريات التي لم يرد ذكرها، لهذا أصدرت اليونسكو توصية، وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو بالإجماع تتعلق بالمبادئ الدولية واجبة التطبيق في عمليات الحفر الأثرية، وتحرم نصوص هذه التوصيات على الدولة المحتلة تحريمًا قاطعًا القيام بأي حفريات في الأراضي المحتلة([[19]](#footnote-19)).

**المرحلة الثانية: المحافظة على الهوية العربية وحماية تراث القدس 1968-2011:**

**وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى دور المجموعة العربية في اليونسكو ومحاصرتها لإسرائيل بإصدار عدد من القرارات لصالح القدس ضد الاعتداءات الإسرائيلية والتي منها:**

**أولًا- الحفريات**: سعت إسرائيل إلى تغيير معالم القدس الشرقية منذ اليوم الأول من احتلالها وذلك من خلال إزالة الأسوار التي تفصلها عن القدس الغربية، فضلًا عن إجراء عدد من الحفريات والأنفاق، حيث عهدت إلى الجامعة العبرية بإجراء حفائر على امتداد سور الحرم القدسي الشريف، وبدأت هذه الحفائر بالفعل في عام 1968 وكشف التقرير الذي نشره بنيامين “مازار” عن أنه لم يعثر على شيء يتشبث به لإثبات التواجد التاريخي لليهود بالقدس سوى قاعدة إناء كتب عليها بالعبرية “قربان” وقد زود بصورتين لطائرين واستند في تفسيره لهذا المنظر وتلك الكلمة على ما جاء في “المشنا”([[20]](#footnote-20)). ولمواجهة هذا الأمر بادرت الدول العربية بطرح موضوع الحفريات على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة 1968 وقد أصدر المؤتمر العام قرارين منفصلين على جانب كبير من الأهمية وهما:

**القرار الأول عام**: وفيه يوصي الدول الأعضاء باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بالاستعانة بالمفوضين العموميين من أجل تطبيق كافة الالتزامات الواردة لكل من اتفاقية لاهاي والتوصية الخاصة بالمبادئ الدولية واجبة التطبيق على الحفريات التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو عام 1956 القرار 15م/30342)

**أما القرار الثاني**: (15م/ 343و3 ) فيتوجه بالخطاب إلى إسرائيل مباشرة وفيه يطلب منها:

1. الحفاظ التام على كل المواقع والأبنية والمعالم الأثرية وكافة الممتلكات الثقافية وعلى الأخص في القدس القديمة.
2. أن تمتنع عن القيام بأي عمليات حفر أو نقل ممتلكات أو أي تعديل يؤثر في الشخصية الثقافية أو التاريخية للمدينة، كما يطلب في الوقت نفسه من المدير العام استخدام نفوذه وكل الوسائل التي في حوزته بالتعاون مع الأطراف المعنية لتوفير أنسب الظروف الملائمة لتطبيق هذا القرار([[21]](#footnote-21)).

كما صدر قرار رقم 11،3 في 8 تشرين ثانٍ/نوفمبر1985م من اليونسكو يستنكر مهاجمة الأماكن المقدسة كما يبين أن بعض الأعمال تضر بالأماكن الأثرية، ويهيب بجميع الدول المساعدة على حفظ الآثار التاريخية، كما يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى الأعمال التي تهين الأماكن الدينية والثقافية. وفي القرار رقم(5،4،1) الصادر في 18 أيلول/سبتمبر1986م تمت المطالبة بالتوقف عن أعمال الحفريات في القدس (تحت الحرم الشريف) والتي تؤثر على الأماكن المقدسة في القدس، وصدر قرار رقم 11،6 في 16 تشرين ثانٍ/نوفمبر1987م يستنكر العدوان على الأماكن المقدسة ويلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أعمال الإهانة للأماكن الإسلامية المقدسة، وأكد القرار رقم 26م/12،3 الصادر في 7تشرين ثانٍ/نوفمبر1991م على المطالبة بأن تحترم سكينة المقبرة الإسلامية الواقعة إلى جانب السور الشرقي للمدينة القديمة والمهددة اليوم بمشروع توسيع وإعادة تنظيم طريق للمشاة، كما شجب بشدة أي مشروع لحفر نفق جديد تحت الحي الإسلامي بجوار الحرم الشريف وطلب من إسرائيل، وهي السلطة المحتلة، أن تمنع تنفيذ مشروعات مثل مشروع النفق الذي يهدد عددًا كبيرًا من الأبنية التاريخية المهمة والمباني التقليدية ذات القيمة المعمارية الكبيرة، كما شجب بشدة مواصلة أعمال التغيير والتعديل والتشويه والتحويل في الطابع الديموغرافي والبيئي للمدينة المقدسة المحتلة، وهي أعمال تنطوي على إخلال نهائي بتوازن هذا الواقع الذي يعد أيضًا من أجمل المناظر الحضرية في العالم، ويشجب الصورة ذات الطابع الديني اليهودي التي قدمت بها وفقًا لما جاء في تقدير المدير العام، وآثار تنتمي إلى التراث الروماني والصليبي والعربي، ولا سيما الآثار الواقعة تحت الأرض والتي كشفت عنها بمناسبة حفر النفق المحاذي للسور الغربي للحرم الشريف، كما شكر المدير العام على ما بذله من جهود في سبيل تنفيذ قرارات اليونسكو، ودعاه إلى مواصلة مساعيه لهذه الغاية مادام الاحتلال الإسرائيلي قائمًا([[22]](#footnote-22)).

ومع استمرار الحفريات، أصدر المجلس التنفيذي قرار رقم 28م/ 14،3 يوم 15/11/1995: لم تتخذ تدابير حتى الآن، طبقًا لما قرره المجلس التنفيذي في دورته الخمسة والأربعين بعد المائة، لتشخيص حال الكتلة الصخرية التي تأثرت بالمادة المستخدمة في حفر النفق، بغية اقتراح ما يلزم الاضطلاع به من تدابير لتدعيم الكتلة الصخرية.

وتبعه قرار آخر في هذا الخصوص يحمل رقم30م/28 والصادر يوم 16/11/1999: يعبر عن القلق إزاء الاجراءات التي ما زالت تعوق حرية دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية والأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة([[23]](#footnote-23)).. وفي عام 2007 اتخذت اليونسكو قرارًا جديدًا طالبت فيه إسرائيل بتقديم تقرير مفصل بشأن الحفريات التي تجريها في منحدر [باب المغاربة](http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/3ddaff94-ea84-48c0-b0aa-6ca544b8004c) المتاخم [للمسجد الأقصى](http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/06bfc6b4-c52c-4190-97be-4613d7a1e500)([[24]](#footnote-24)).

وأما عن مخاطر وأضرار الحفريات وفتح الانفاق، فهذه أنفاق تسير تحت المسجد الأقصى والأبنية المدرسية والزوايا التاريخية وتصدعت وأصبحت آيلة للسقوط، فيما بعد، ولقد فتحت السلطات الإسرائيلية نفق يمتد من الناحية الغربية للسور باتجاه قبة الصخرة وشرقًا وهو من أخطر الاعتداءات لما له من تأثير مباشر على المسجد الأقصى بشكل عام، وأما عن وصف النفق: فهو يسير بمحاذاة الرواق الغربي للمسجد الأقصى المبارك ثم يتجه باتجاه الشرق حيث تم فتحه مرة أخرى أسفل المدرسة العمرية سنة 1996 ويبلغ طوله حوالي 500 متر وتم حفر هذا النفق في بداية الاحتلال وافتتح رسميًا سنة 1996م، وقد صاحب هذا النفق انهيار أرضية مسجد عثمان بن عفان سنة 1971، وتصدعات في منطقة الجدار الغربي للحرم القدسي الشريف ومنها رباط الكرد والمدرسة الجوهرية وفي عام 1983م تم تصديع درج المدرسة المنجيكية والذي يستعمل حاليًا كمقر إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، وفي سنة 1984م، تم انهيار الممر الرئيس وهو باب الغوانمة نتيجة للحفريات التي تمت أسفله، وقد قامت الهيئة الإسلامية بمناشدة اليونسكو حول الحفريات بجانب الأقصى وتحت الأقصى في البيان الذي نشرته جريدة القدس في عددها رقم (1437) الصادرة في 15 تموز 1972م([[25]](#footnote-25)).

**ثانيًا- التصعيد في مواجهة إسرائيل لعدم تنفيذها قرارات اليونسكو:**

شهدت فترة السبعينات هجمة عربية محكمة على إسرائيل، نظرًا لعدم انصياعها لقرارات منظمة اليونسكو، أول هذه الهجمات جاءت في التاسع والعشرين من حزيران/ يوينو1972، بصدور قرار مجلس اليونسكو رقم (88) الذي" يأسف لاستمرار الحفريات الصهيونية في القدس"([[26]](#footnote-26)). ولعدم احترامها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمحافظة على وضع القدس، وإذ يدرك الأهمية الاستثنائية التي تتسم بها الممتلكات الثقافية الواقعة في مدينة القدس القديمة لا بالنسبة للبلاد المعنية مباشرة فحسب وإنما أيضًا للإنسانية جمعاء بسبب ما لهذه الآثار من قيمة فريدة من النواحي الثقافية والتاريخية والدينية([[27]](#footnote-27)).

وفي العام 1974 كان الصف العربي عقب انتصار اكتوبر 1973، مما أدى إلى ازدياد موقف المجموعة العربية قوة بسبب وحدة كلمتها مما أدى إلى إحراز انتصارات في ساحة اليونسكو بقيادة مصر، وإضعاف الموقف الإسرائيلي، أهمها: إصدار ثلاثة قرارات في نوفمبر1974م، من قبل المؤتمر العام لليونسكو:

* الأول يختص بالتعليم في الأراضي المحتلة.
* والثاني حجب العلوم والثقافة عن إسرائيل.
* أما القرار الثالث فقد خص القدس بالذكر والذي اتخذ بتأييد 59 ومعارضة 34، وامتناع 24، عضوًا، وجاء فيه: رجع المؤتمر إلى ثمانية قرارات سابقة، وأصر على تنفيذها، وأدان- باعتبار ذلك مناقضًا لغايات المنظمة- تصميم إسرائيل على تبديل المعالم التاريخية، ومواصلتها عمليات الحفر التي تشكل خطرًا على الآثار التاريخية، ودعا المدير العام إلى أن يحبس عن إسرائيل المساعدات في حقول التربية، والعلوم والثقافة، إلى أن تبدي بشكل دقيق احترامها للمقررات والقرارات السالفة ذكرها([[28]](#footnote-28)).

ونظرًا لعدم تعاون إسرائيل فقد أدانها المجلس التنفيذي في دورته رقم 94 " لخرقها المتعمد قرارات وتوصيات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي "، وكان هذا تمهيدًا لكي يصدر المؤتمر العام في الدورة 18 (1978) قرارًا بالغ الأهمية حيث لم يكتف فقط بإدانة إسرائيل في ميادين التربية أو الثقافة والعلوم إلى أن تمتثل امتثالًا تامًا لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، وأضيف هذا القرار بالطبع إلى قائمة قرارات الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام التي استفزت الصهيونية العالمية وفجرت في مواجهة اليونسكو ضغوطًا هائلة، وفي السنوات اللاحقة استجدت بعض العوامل التي خففت قليلًا من حدة التصعيد في مواجهة إسرائيل بسبب ما يجري على أرض المدينة المقدسة منها، استجابة الدول العربية نفسها لمحاولات التهدئة في مؤتمر نيروبي 1976، ثم اقتراب إهمال الحفريات من نهايتها، وهي أعمال انتهى بعضها فعلًا في 1977 وبعضها الآخر في 1978، وارتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد.... الخ([[29]](#footnote-29)).

**ثالثًا القدس في قائمة التراث العالمي:**

شهد عام 1978 تراجع ملحوظ في دور المجموعة العربية على أثر توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتفاقم الصراعات العربية- العربية، مما أضعف الموقف العربي على الساحات الدولية كافة، ومنها اليونسكو، عام 1978([[30]](#footnote-30)) ومع حلول عام 1980 كانت إسرائيل استغلت احتلالها العسكري لتغيير معالم المدينة، الأمر الذي يخالف الضمير الدولي، كما يدين إسرائيل في عدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة السابقة بهذا الخصوص([[31]](#footnote-31)). وفي هذا الشأن وصف الدكتور أحمد صدقي الدجاني رئيس وفد منظمة التحرير في الأمم المتحدة القدس: أن الطبيعة المقدسة للقدس شوهت نتيجة لإنشاءات عسكرية مبنية بالإسمنت المسلح، ودنست قدسيتها بأساليب من الحياة بعيدة عن القيم الروحية ومخالفة للمقدسات([[32]](#footnote-32))

وفي ظل هذه المتغيرات وبحلول عام 1980م قدّم الأردن ملف ترشيح القدس إلى مركز التراث العالمي للتسجيل في قائمة التراث العالمي، وبدعم من دول عربية، لتحقيق مشاركة دولية فاعلة في حماية التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة بتسجيلها ممتلكاً تراثياً عالمياً في إطار اتفاقية دولية ملزمة تنصّ ديباجتها فيما تنصّ، على أنه "يتعيّن على المجتمع الدولي أمام اتساع واشتداد الأخطار، الإسهام في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، عن طريق بذل العون الجماعي، وأن الاتفاقية أداة "لإقامة نظام فعّال يوفّر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية" ([[33]](#footnote-33)).

وقد خطا الأردن خطوة إضافية في الدورة السادسة للجنة التراث العالمي سنة 1982 حين دعا ممثله في اللجنة إلى حماية موقع "مدينة القدس القديمة وأسوارها" بتسجيله في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وهو ما كان قد دعا إليه المؤتمر العام لليونسكو منذ سنة 1980م، فتم مجدداً اللجوء إلى التصويت في ضوء اختلاف آراء أعضاء اللجنة، وانتهى إلى تسجيل الموقع في قائمة الخطر، الأمر الذي حمَّل اليونسكو والمجتمع الدولي مسئولية اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة في حماية الموقع والتدخل الفوري والفعلي لحفظه([[34]](#footnote-34)).

ولقد عارض قرارَ تسجيل القدس في قائمة الخطر، ممثلُ الولايات المتحدة الأميركية في اللجنة مبرراً اعتراضه، بحسب ما جاء في تقرير الدورة بأن "لابد للممتلك أن يكون واقعاً في أراضي الدولة المرشِّحة، وأن الأردن في رأيه لا يتمتع بما يخوّله تقديم هذا الترشيح، كما أنه لا بد من موافقة إسرائيل بما أنها فعلياً تسيطر على القدس". وقال إن موقف حكومته يتمثل في أن الوضع النهائي للقدس يجب أن يتحدد من خلال المفاوضات بين كل الأطراف المعنيّة، واعتبر أن التحولات العمرانية التي حدثت في المدينة القديمة لا تشكل أخطاراً جسيمة"، وهو شرط التسجيل في قائمة الخطر حسب بنود الاتفاقية([[35]](#footnote-35)).

ومن الجدير بالذكر أن هناك ملاحظة قصيرة في تقرير مقرّر الدورة السابعة للجنة في سنة1983م تشير إلى أن مركز التراث العالمي في اليونسكو بذل كل جهد ممكن للاستجابة لطلب التعاون الفني الذي قدمه الأردن وأقرته اللجنة في دورتها السابقة والمقدر بـمائة ألف دولار، وإلى تعذّر إيفاد بعثات خبراء إلى القدس، وإلى أنه سيُحتفظ بالميزانية حتى تتاح الأوضاع الملائمة لتنفيذ القرار([[36]](#footnote-36)).

ولم تكسب القدس تسجيلها في قائمة التراث العالمي، وفي قائمة الخطر ما كان مفترضاً من عناية، بل لم يكن للقدس من حضور في اجتماعات لجنة التراث العالمي خلال ما تبقّى من الثمانينيات وطوال التسعينيات، على الرغم من استمرار عضوية الأردن في اللجنة حتى عام 1987م وتمثيل عدة دول عربية في دورات اجتماع اللجنة جميعاً ([[37]](#footnote-37)).

ولكن حظيت القدس باهتمام أكبر بقرار رقم 32م/39 الصادر يوم 17/10/2003: والذي نص على إدراج مدينة القدس القديمة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وإلى توصيات قرارات اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي. ويؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار ما يؤثر بأي حال على قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقديم الجهود المبذولة في هذا الصدد كان ضئيلًا أو معروفًا، ومن الضروري صون المعالم الأثرية والمواقع التاريخية في القدس نظرًا لوجود أخطار تهدد بعض أجزاء التراث الثقافي.كما أعرب قرار رقم 7،3،1 والصادر يوم 25/5/2004، عن بالغ قلقه إزاء كل العراقيل التي تضر أشد الضرر بحماية وصون التراث الثقافي للقدس([[38]](#footnote-38)).

ومن الملاحظ أن دور الأردن المدعوم من المجموعة العربية ساعد على تسجيل المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ضمن التراث الإنساني المهدد بالخطر وبالتالي الحفاظ على هذه المقدسات الموجودة في القدس من محاولات إسرائيل محوها أو الاعتداء عليها.

**المرحلة الثالثة: مرحلة عضوية فلسطين في اليونسكو**

تمكنت دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في اليونسكو، يوم 31أكتوبر/تشرين أول 2011م، بقرار المؤتمر العام لليونسكو المنعقد في باريس، وقد صوتت107 دول لصالح القرار، من بينها فرنسا وإسبانيا والنرويج من دول الاتحاد الأوروبي؛ في حين صوتت 14 دولة ضد القرار من بينها: الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا وألمانيا، بينما امتنع عن التصويت 49 دولة، وبذلك تنتقل فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية تتمتع بكل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى([[39]](#footnote-39)). بالرغم من اعتراض إسرائيلي وتهديد أمريكي بالانسحاب من منظمة اليونسكو، كونها الممول الأكبر لأنشطة اليونسكو وبالرغم من الضغوط التي مورست على منظمة اليونسكو استطاعت فلسطين الحصول على العضوية الكاملة،([[40]](#footnote-40)) وهذا الأمر ساعد الدبلوماسية الفلسطينية على خوض معركة داخل اليونسكو حيث صدرت عدت قرارات من قبل منظمة اليونسكو لصالح القدس أثارت غضب إسرائيل وجعلها تهدد بالانسحاب من منظمة اليونسكو فضلًا عن مهاجمتها مقر اللجنة في القدس. ومن هذه القرارات:

* أدرجت اليونسكو عام 2016، خمس وخمسين موقعًا تراثيًا في العالم على قائمة المواقع المعرضة للخطر، ومنها البلدة القديمة في القدس المحتلة وأسوارها، مما خلف غضبًا واستنكارًا إسرائيليًا.
* كما تبنت [اليونسكو](http://www.aljazeera.net/home/getpage/4f51f922-997b-4db4-a88c-158034f501b4/0e81feb2-3bb5-4608-b6fa-8bf71fac5d8a) في نفس العام خلال اجتماع بالعاصمة الفرنسية [باريس](http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/ac7b3c78-ff56-451a-8b39-8e2a399a87a4) في شهر أكتوبر/تشرين الأول- قرارًا نفى وجود ارتباط ديني لليهود [بالمسجد الأقصى](http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/06bfc6b4-c52c-4190-97be-4613d7a1e500) وحائط البراق الذي يسميه اليهود "[حائط المبكى](http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/c4db9f54-f00d-48a7-b345-68e33d19fff2)"، واعتبرهما تراثًا إسلاميًا خالصًا**.**
* وفي عام 2017 صوّت المجلس التنفيذي لليونسكو على قرار يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلة للقدس، ويرفض سيادة إسرائيل عليها([[41]](#footnote-41)).

وكان ذلك في الثاني من مايو/أيار 2017 اعتبر القرار إسرائيل دولة محتلة لمدينة القدس، ويرفض سيادة تل أبيب عليها. وصوت بالموافقة على القرار 22 بلدًا، وعارضت القرار 10 دول، فيما امتنعت 22 دولة عن التصويت، و3 دول لم يحضر مندوبوها التصويت. وعارضت القرار الولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا وليتوانيا واليونان وباراغواي وأوكرانيا وتوغو وألمانيا. ويؤكد مشروع القرار أن إسرائيل تحتل القدس وليس لها في البلدة القديمة أي حق، ويشمل أيضًا الاعتراف بأن المقابر في مدينة الخليل وقبر راحيل في بيت لحم مقابر إسلامية. ويشير القرار إلى الجوانب التاريخية والتراثية والحضارية، التي تربط القدس المحتلة بمسلميها ومسيحيها، ويؤكد على ضرورة إرسال مندوب من اليونسكو للوجود بشكل دائم في المدينة لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية.. ويؤكد القرار على عدم شرعية أي تغيير أحدثته السلطات الإسرائيلية في بلدة القدس القديمة ومحيطِها([[42]](#footnote-42)).

* كما أن لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو تبنت قرارًا في دورتها الحادية والأربعين، المنعقدة بمدينة كراكوف في بولندا، قرار بلدة القدس القديمة وأسوارها، المعد من قبل الأردن وفلسطين، والمقدم من المجموعة العربية. في الرابع من تموز يوليو2017

وجاء تبني القرار الذي أيدته 10 دول وعارضته 3 رغم الضغوط الهائلة التي مارستها إسرائيل على الدول الأعضاء واليونسكو لإفشال القرار أكد اعتماد 12 قرارًا سابقًا للمجلس التنفيذي لليونسكو، 7 قرارات سابقة للجنة التراث العالمي وجميعها تنص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس عام 1967.

وفي هذا الخصوص قال أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم "مراد السوداي" إن هذا القرار من جديد يعيد التأكيد على حق وحقيقة القدس ورفض الانتهاكات والاعتداءات عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يمعن في تزييف واستباحة المدينة وتراثها وإرثها المادي وغير المادي، من أجل خلق رواية نقيضة ومشوهة ومزورة. وتابع أن الدبلوماسية الفلسطينية تخوض اشتباكًا على كافة الصعد ممثلة بسيادة الرئيس محمود عباس والحكومة من وزارتي الخارجية والمغتربين والسياحية والآثار، إضافة لبعثة فلسطين في اليونسكو واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، لصد التزوير والهجمة الاحتلالية الملغومة ضد القدس، وبالتالي هذه القرارات هي انتصار وتأكيد أن القدس ستظل محافظة على وجهها الحقيقي، رغم تعديات الاحتلال وإرادة محوه وإلغائه، فهي تواصل صمود أهلها([[43]](#footnote-43)).

1. وأخيرًا يمكن القول أنه رغم عشرات القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها بالنسبة للقضية فلسطين خاصة بالنسبة لعدم تغيير وضع القدس، فإن إسرائيل قد ضربت بهذه القرارات عرض الحائط، مما يعني أنها دولة فوق القانون([[44]](#footnote-44)). ومن أهم الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المخالفة لقرارات اليونسكو هي: سياسة هدم الأحياء الإسلامية، ففي 27/6/1967 باشروا اليهود هدم المنازل والمساجد والزوايا، كما هدموا حيًا إسلاميًا كاملًا غربي حائط البراق وهو حي المغاربة وأخلوا سكانه العرب منه، بهدف توسيع ساحة حائط المبكى، فضلًا عن إقامة مباني لليهود ذات طابع يهودي مخالفين للأعراف الدولية. سياسة الحفريات وفتح الأنفاق، سياسة الاعتداء على المباني، سياسة تغيير معالم باب المغاربة، إحراق المسجد الأقصى في 21/8/1969، فقد أتت النار على منبر صلاح الدين الأيوبي، كما أتت على جزء مهم من الناحية الجنوبية للمسجد الأقصى([[45]](#footnote-45)).

وهدفت إسرائيل بإجراءاتها مما سبق ما يلي:

1. السيطرة على المناطق التي تحيط بالحرم ويتم ذلك عن طريق :
2. الحفريات الأثرية ذات القناع العلمي.
3. الحفريات الأثرية ذات الأغراض الدينية
4. الاستيلاء على الأبنية بحجج أمنية.
5. الاستيلاء على المدارس والبيوت بحجج قانونية إدارية
6. الاستيلاء على المناطق بما يسمى بالمشاريع التطويرية
7. إيجاد موطئ قدم في الحرم وذلك يتم عن طريق:
8. النفاذ والتسلسل عبر الحفريات أو أية أنفاق أو أبنية تحت ساحات الحرم الشريف.
9. محاولات اليهود المتكررة في الصلاة في الحرم الإبراهيمي الشريف
10. السيطرة على مناطق خارج وداخل الحرم وأبواب تؤدي منه وإليه
11. لم تسلم المقابر الإسلامية من الاعتداءات ومنها ماميلا ومأمن الله وتحويل مقبرة أو أجزاء من المقبرة لتوسيع الشوارع وهو ما حرمته الديانات السماوية([[46]](#footnote-46)).

\*\*\*

**المحور الثالث: سبل تفعيل قرارات اليونسكو بشأن القدس**

من الضرورة في مواجهة العدو والتفوق عليه معرفة أساليبه وخططه أولًا، ثم وضع خطة مدروسة لمواجهة أساليبه الهجومية واختراق دفاعته ثانيًا، وحتى يتوفر مناخًا مناسبًا في كيفية التصدي للعدو والسير بخطى معروفة تكون أسبق من خطواته ولو بخطوة واحدة، ولأن اليونسكو تشكل ساحة لمعركة من نوع آخر، غير ساحة جغرافية القدس التي تسيطر عليها القوات الصهيونية، بقوة السلاح وباقي أجهزة الدولة التي تعمل ليلًا ونهارًا على تغير معالم القدس لطمس تراثها الحضاري وموروثها الثقافي الذي ميزها لأكثر من خمسة آلاف سنة، فإن أروقة اليونسكو هي ساحة الحرب الدبلوماسية التي تعتمد على معرفة ما كان وكيف أصبح وما هي السبل الفضلى لمواجه ما يحاك. لهذا تم تتبع كيفية الرد الإسرائيلي على قرارات اليونسكو وكيف تم الالتفاف على عشرات القرارات ضد دولة الاحتلال لصالح القدس ولقضية فلسطين حتى أصبحت كومة من القرارات غير مفعلة لعلها تفيد أصحاب القرار والباحثين المختصين في هذا الشأن، وسوف يتم تقسيم هذا المحور، الرد الإسرائيلي على قرارات اليونسكو حسب المراحل التالية:

**أولًا: الرد الاسرائيلي على قرارات اليونسكو نوفمبر 1974:**

لم تستسلم إسرائيل لمضامين هذه القرارات، وبينما كان المعلقون العرب يواصلون الإشادة بالانتصار الجديد للموقف العربي على الصعيد الدولي، شن المخططون الصهاينة حملة منظمة للي ذراع اليونسكو لإجبارها على التراجع عن قرارتها بالتكتيكات الأساسية الآتية:

1. تعبئة النخب المثقفة والمؤثرة في المجتمع الغربي ضد اليونسكو.
2. التشويه المنهجي للموضوع في الصحافة الغربية:
3. الضغط على مؤسسات الحكومة: واستجاب لها عدد من الحكومات الغربية منها:

* قرا ر مجلس الشيوخ الفرنسي بتقليص ما يدفعه لليونسكو بنسبة 10%.
* قرار مماثل للبرلمان السويسري
* حكومة هولندا تطلب إلى المدير العام لليونسكو- رسميًا- إلغاء القرارات الصادرة ضد إسرائيل، وفي الوقت نفسه، أعلن وزير الشؤون الخارجية عزم حكومته توثيق العلاقات الثقافية مع إسرائيل.
* قرار للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بالموافقة على تعديل لقانون المساعدات الخارجية لعام 1975 يسمح بقطع المساهمة المقررة بمبلغ 16 مليون دولار لليونسكو، مالم تلغ هذه القرارات.
* البابا في روما يناشد اليونسكو أن تستعيد صفتها (غير السياسية) ([[47]](#footnote-47)).

وتتلخص أهم موضوعات الدعوة الصهيونية في النزاع مع اليونسكو في الآتي:

1. قرارات اليونسكو هي إلى حدٍ بعيدٍ قراراتٍ سياسية في دوافعها وفي مضامينها، ولهذا فإنه لا محل لها في منظمة مكرسة رسميًا للعلم والتربية والثقافة.
2. الانكار المستمر للاتهامات الموجهة إلى إسرائيل، بالاعتماد على التحريف وتشويه الأفكار
3. تجاهل قرارات اليونسكو الثمانية السابقة التي طالبتها بالكف عن كل الحفريات الأثرية في مدينة القدس، والاعتماد على التشويه الكامل للوقائع، وقمع الأفكار والحقائق. لقد كانت هذه هي الحجة أو الذريعة الرئيسية التي أمكن بواسطتها حشد تأييد النخب المثقفة الغربية التي تزعم أنها على الحياد، وبتحريضها على مقاطعة اليونسكو([[48]](#footnote-48)).

وظهر نجاح هذه الخطة الصهيونية للي ذراع اليونسكو كما ذكرت الصحيفة الإسرائيلية هآرتس، بوضوح في مؤتمر نيروبي (الدورة التاسعة عشرة، 1976)، حيث لم تفلح الدول العربية حتى في مجرد الإشارة إلى قرار الجمعية العامة الخاص بالصهيونية في ديباجة قرار اليونسكو؛ بل أكثر من ذلك لم يرد اسم منظمة التحرير الفلسطينية، أو الشعب الفلسطيني، أصلًا في هذا القرار، وتتضح غرابة هذا الموقف إذا قارنا قرار 1976 بقرار 1974، ففي قرار 1974، ورد ذكر الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر من مرة، حين ذكر في قرار الجمعية العامة الرقم 2672(25)، الذي تقرر بأنه يتسنى لشعب فلسطين أن يتمتع بالمساواة في الحقوق، وأن يمارس حقه في تقرير مصيره طبقًا لميثاق الأمم المتحدة ومرة حين ذكر في القرار 3210(29) الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عن أنها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، وحين دعا المدير العام إلى مساعدة حركة التحرير الفلسطينية، الخ، أما في العام 1976، فلم يشر القرار بكلمة إلى فلسطين، أو إلى الأراضي العربية المحتلة، أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الدول العربية تقدمت بمشروع قرار ربط بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، واستنكر الاحتلال الأجنبي في جنوب أفريقيا وفي فلسطين والأراضي العربية الأخرى، وذكر بقرار الجمعية العام 3379(د\_30)،الخ لكن هذا المشروع سحب، وتم التصويت على مشروع قرار مختلف تمامًا؛ وكانت الحجة أن المطلوب يخص أفريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام لأول مرة في عاصمة إفريقية([[49]](#footnote-49)).

**ثانيًا: الرد الإسرائيلي على قبول فلسطين عضواً كاملاً في اليونسكو(31/10/2011م):**

رفضت إسرائيل قرار اليونسكو بإدراج فلسطين عضوًا كامل العضوية، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية يغال بالمور: إن إسرائيل تبحث اتخاذ خطوات إضافية في ما يتعلق بالتعاون مع منظمة اليونسكو، كما ألقى باللائمة على الاتحاد الأوروبي الذي خيب آمالهم في عدم قدرته لمنع قرار منظمة اليونسكو**([[50]](#footnote-50))**.

ومما لا شك فيه أن عضوية فلسطين في اليونسكو قد أكسبت فلسطين عدة امتيازات لم تكن قد تمتعت بها من قبل وهي أن المقدسات الإسلامية والمسيحية وكل ما هو موجود في فلسطين من آثار عربية وإسلامية وتراث تاريخي أصبح من حق فلسطين أن تطالب اليونسكو بحمايتها والمحافظة عليها ورفع الاحتلال عنها**([[51]](#footnote-51))**.

ولقد شهد عامي 2016و2017 صدور قرارات أثارت غضب جميع المستويات الإسرائيلية، وهم: الأول، في 2016 إدراج البلدة القديمة بالقدس المحتلة وأسوارها ضمن قائمة المواقع التراثية المعرضة للخطر، والثاني، نفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق الذي يسميه اليهود حائط المبكى، والقرار الثالث صدر في عام 2017، وهو يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار القدس محتلة ورفع سيادة إسرائيل عليها.

ولهذا جاء الرد الإسرائيلي على قرار اليونسكو الصادر في أكتوبر2016 بمثابة هجمة محمومة، على لسان الوزير الإسرائيلي، نفتالي بينيت، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة الإسرائيلية المسؤولة عن العلاقات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اليونسكو، حيث قال إن إسرائيل ستعلق جميع فعالياتها مع المنظمة التي أصبحت "تدعم الإرهاب"، ويجب علينا أن نواجه الإرهاب الديبلوماسي في القدس".

كما وصف رئيس الحكومة نتنياهو القرار، قائلًا إنه قرار غريب متسائلًا "هل يمكننا الآن الشك في علاقة المصريين بالأهرامات". وفي الولايات المتحدة، قال المرشح الجمهوري لرئاسة أمريكا، دونالد ترامب، إن القرار "يتجاهل علاقة اليهود بالقدس والتي تعود إلى 3000 عام"، ويدل على أن المنظمة تنتهج نهجًا معاديًا للسامية ضد إسرائيل**([[52]](#footnote-52))**.

كما تم رصد الغضب في المنظومة السياسية الإسرائيلية في أعقاب قرارات اليونسكو الذي يدعو لسحب السيادة الإسرائيلية عن كل القدس رد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على قرار اليونسكو،‏‎ ‎‏الذي جاء به أن إسرائيل لا تمتلك حق السيادة على أي جزء من القدس. في مراسم استقبال وفد دبلوماسي قال رئيس الحكومة الإسرائيلي: "في الأيام الماضية، أجريتُ محادثات كثيرة مع زعماء الدول حول التصويت غير المنطقي في الأمم المتحدة. أدى ذلك إلى تراجع عدد الدول التي تدعم قرار اليونسكو وتقليصه. قبل عام دعمت 32 دولة القرار، وقبل نحو نصف سنة دعمته 26 دولة، ووصل عدد الدول الذي تدعمه الآن إلى 22" دولة([[53]](#footnote-53)).

بعد قرار اليونسكو الذي يقضي أن القدس تخضع لقوات مُحتلة صرح عدد كبير من كافة المستويات السياسية تصريحات كان مهاجمة لليونسكو منها:

1. أن طالبت الوزيرة ريغيف بإغلاق مقر اليونسكو وقد حظى اقتراحها بدعم منظمات يمينية.‎
2. وقال سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون: لن تسكت إسرائيل على هذا القرار المُخجل".
3. ردت نائبة وزير الخارجية، تسيبي حوطوبلي (البيت اليهودي) على القرار أيضًا قائلة إن "اليونسكو" ما زالت تحرّف التاريخ. فيمس قرارها السياسي بمصداقيتها بصفتها مسؤولة عن الحفاظ على التراث والحضارة ولكنها تفشل في أداء دورها مرة تلو الأخرى، عندما يدور الحديث عن إسرائيل".
4. وقال رئيس حزب المعارضة، يتسحاق هرتسوغ: تحريف تاريخ الشعب اليهودي وعلاقته الوثيقة والأبدية بالقدس. هذا القرار البائس وعديم الأهمية من شأنه ألا يحظى باهتمام تاريخي"([[54]](#footnote-54)).

ومن الملاحظ أن هذه الحملة الهجومية على اليونسكو حملت نفس المضامين الإعلامية التي حملتها الهجمة الإسرائيلية المنظمة على أثر قرارات اليونسكو عام 1974، والتي أتت أُكلها لصالح إسرائيل في مؤتمر نيروبي 1976 كما سبق القول.

ومن الجدير بالذكر لم تقف هذه التصريحات الإسرائيلية عند حد رد الفعل الإعلامي فقط ، بل ظهر تأثيره على الموقف الأمريكي، حيث أعلنت الخارجية الأمريكية انسحاب بلادها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، في بداية من31 ديسمبر/ كانون الأول 2017 متهمة إياها "بـالانحياز ضد إسرائيل".

ولقد تنبهت الخارجية الفلسطينية لمثل هذه الخطوة وجاء موقفها على لسان وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، في بيان، إن “القرار الأمريكي مؤسف، و(هو) محاولة لتسييس عمل هذه المنظمة الهامة”. وأضاف أنّ “المؤسف في هذا القرار هو منطقه ومبرراته الخاطئة، والاتهام غير المسؤول والمغلوط لليونسكو، بأنها مناهضة لإسرائيل”. وشدد على أن “محاولة منح الحماية المطلقة لإسرائيل من المساءلة والخضوع للإجراءات القانونية المطبقة على الدول كافة الملتزمة بالقانون، خطرة ومضللة، وستؤدي إلى نتائج عكسية”. واعتبر أن “قرارات اليونسكو تعكس الإرادة الجماعية ورأي أغلبية الدول الأعضاء فيها، ولا يحق لدولة واحدة أن تتحدى أو تغير هذه السياسات، كما أن الاعتراض على قرارات اليونسكو التي تعبر عن سياسات سيادية للدول، أمر غير ديمقراطي وغير مقبول”. وأشار إلى أن دولة فلسطين ستواصل، جنبًا إلى جنب مع الدول الشريكة في منظمة اليونسكو، تحمّل مسؤولياتها للنهوض بالأهداف النبيلة المنوطة بهذه المنظمة الهامة، بما في ذلك تعزيز التربية والتعليم والتنوع الثقافي والعلمي وبناء السلام، وهي أهداف ليست سياسية. وشدد المالكي على ضرورة “مواصلة الدفاع والاحتفاء بالعديد من المواقع التاريخية الهامة في فلسطين، باعتبارها جزءً من التراث العالمي”([[55]](#footnote-55)).

**ثالثا سبل تعزيز القرارات الصادرة عن اليونسكو**

في هذا الخصوص ينصح خبراء مطلعين على شأن القدس في اليونسكو:

1. أن تسجيل فلسطين عضو يعطيها كامل الحقوق المنصوص عليها في تعليمات اليونسكو وتفوت على اليهود محاولاتها المتكررة لتزوير الآثار والحقائق وتشويه التاريخ.
2. قرار اليونسكو يفتح الباب للصوت الفلسطيني لكي يطالب دول العالم بتحمل مسؤولياتها تجاه تصرفات الاحتلال القاضية بتحريف الأرض والآثار والتراث العربي الفلسطيني وتزويرها وخاصة ما يتعلق منها بمدينة القدس والحرم الشريف.
3. تسجيل فلسطين، يجيز للفلسطينيين، حسب القانون الدولي الدفاع عن آثارهم وتراثهم بكل الوسائل ومن حقهم أن يطالبوا اليونسكو بوضع آثار فلسطين على قائمة آثار العالم التي تهتم بها هذه المنظمة وتساهم في الحفاظ عليها وعلى ترميمها وعلى تسميتها أنها تراث فلسطيني صرف، وهذا ما يعد بالنسبة إلى العدو الصهيوني ضربة قاسية لمشروعه التوراتي الاستعماري.
4. على الفلسطينيين بدء معركة منظمة ومدروسة على كافة الصور لاسترجاع الحق الفلسطيني بأرضه ومقدساته وحضارته، وما هي إلا خطوة نحو خطوات أكبر تعيد الحق إلى أصحابه([[56]](#footnote-56)).
5. تفعيل دور النخبة الفلسطينية المثقفة في المجتمعات الغربية لاستخدام صلاتهم الوثيقة بالمثقفين الغربيين، بهدف تشكيل قوة إسناد للحق الفلسطيني في تراث القدس، ومجابهة الدعاية الصهيونية المنظمة بأحقيتها في تراث القدس.

**الخاتمة والنتائج والتوصيات**

في الختام يمكن القوم أن منظمة اليونسكو تمثل ساحة صراع شرسة بين إثبات الحق للفلسطينيين والعرب في القدس ومحاولة الحفاظ عليها، وبين من يحاول تزوير التاريخ والحضارة وسرقتها، وهو يسيطر على الجغرافية الفلسطينية ويرسم الخارطة التي يريد وينفذ خططه على أرض الواقع في تهويد المدينة مستخدمًا قوة السلاح وباقي أجهزته الإدارية والقضائية والسياسية أيضًا، ضاربًا بذلك كل القوانين والقرارات الدولية التي تدينه وتدين إجراءاته وتكشف زيف ما يدعى من أحقيته على جغرافية وتراث وآثار القدس.

**النتائج / تبين من خلال الدراسة :**

* أن منظمة اليونسكو لم تكن أول محاولة عالمية تختص بشأن الثقافة والعلوم، بل سبقتها محاولات عديدة منذ عام 1922 بمبادرة فرنسية لعصبة الأمم، ثم مبادرة بريطانية عام 1942، ولقد غيب الدور العربي بشكل متعمد من هذه المؤسسات. وعملت الحركة الصهيونية على الاستغلال الأمثل لها باسم فلسطين في هذه المؤسسات منذ وقت مبكر، للحد الذي جعلها تفكر بتشكيل وفد يهودي يكون ممثل لها باسم فلسطين. في الوقت الذي كانت العائلات العربية تتنافس على الزعامة في فلسطين.
* تعتبر فلسطين عضو مراقب في منظمة اليونسكو منذ عام 1974، من خلال تمثيلها بمنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
* تصف اليونسكو الوضع القانوني للقدس بأنه استثنائي إذ لا يوجد اتفاق سياسي عام على وضع المدينة فبعض الدول تصرح بأنها تلتزم بالوضع الذي تصفه خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1947 التي تعد القدس كيانًا مستقلًا ، بالرغم من أن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن جميعها بعد سنة 1967، تصف المدينة بالمحتلة، إلا أن هذا الوصف تغير وأصبح أكثر ملائمة للواقع في عام 2016 حين أصدرت اليونسكو قرارًا يعتبر القدس الشرقية محتلة ويجب سحب السيادة الإسرائيلية عنها.
* إسرائيل استغلت احتلالها العسكري لتغيير معالم المدينة، والطبيعة المقدسة للقدس شوهت نتيجة لإنشاءات عسكرية مبنية بالإسمنت المسلح، ودنست قدسيتها بأساليب من الحياة بعيدة عن القيم الروحية ومخالفة للمقدسات وهذا يخالف الضمير الدولي، كما يدين إسرائيل في عدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة السابقة بهذا الخصوص
* تبين أن دور الولايات المتحدة دور مناهض للحق الفلسطيني في أروقة اليونسكو ومنحاز وعنصري لإسرائيل، يستدل هذا القول من خلال انسحابها من اليونسكو عام 1984، وتهديدها بالانسحاب في ديسمبر 2017، وتهديدها بقطع المساعدات الأمريكية التي تمثل 20% من ميزانية اليونسكو، على أثر القرارات التي اتخذت من قبل اليونسكو المناصرة للقدس وتدين إسرائيل بسبب إجراءاتها المخالفة للقرارات الشرعية الدولية.
* يعتبر موقف اليونسكو من قضية القدس موقفًا إيجابًا، ويظهر ذلك من خلال القرارات التي أصدرتها اليونسكو منذ عام 1956وحى عام 2017 والتي وصلت إلى العشرين قرارًا، تناولت موضوعات متعددة منها: الحفريات وتسجيل القدس في قائمة الآثار المهددة بالخطر وأدانت إسرائيل تعدياتها على المقدسات، واعتبرت القدس الشرقية محتلة ويجب إنهاء سيادة الاحتلال عليها، فضلًا عن إصدار قرار في تموز 2017 يؤكد على جميع القرارات اليونسكو التي صدرت طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي للقدس.
* يحسب للمجموعة العربية دورها في إصدار قرارات مهمة بحق القدس خلال فترة السبعينات، وتحجيم دور إسرائيل ومحاصرتها خلال عام 1974ومساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على الانضمام إلى منظمة اليونسكو. ويؤخذ عليها فرقتها في منظمة اليونسكو فيما بعد الأمر الذي أضعفها أمام خصومها في اليونسكو. وأفقدها تطلعها لقيادة اليونسكو عام 2017. وفوز اليهودية الفرسية وأزولاي، على المرشحين العربيين.
* يحسب للأردن دورها الذي ساعد على تسجيل المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ضمن التراث الإنساني المهدد بالخطر وبالتالي الحفاظ على هذه المقدسات الموجودة في القدس من محاولات إسرائيل محوها أو الاعتداء عليها.
* يحسب للسلطة الفلسطينية إصرارها على الانضمام إلى منظمة اليونسكو عضوًا كامل العضوية، بالرغم من التهديدات الأمريكية والإسرائيلية واعتراض بعض الدول الأوروبية، نظرًا لما تمثله هذه المنظمة من أهمية، كونه يجيز للفلسطينيين، حسب القانون الدولي الدفاع عن آثارهم وتراثهم بكل الوسائل.
* وعلى الصعيد الإسرائيلي، فإن علاقة إسرائيل باليونسكو لم تحدد بموضوع القدس، بل هناك عدة موضوعات تستفيد منها إسرائيل غير موضوع القدس، منها مراقبة المناهج في الدول العربية من خلال تقديم شكاوي لليونسكو باتهامها أنها عنصرية وتحرض على إسرائيل، وإقامة معارض دولية تهتم بالتاريخ اليهودي بإشراف اليونسكو، والكثير من الموضوعات غير موضوع القدس التي تدين إسرائيل، لهذا تحافظ إسرائيل على علاقاتها وعضويتها في اليونسكو، وتحافظ على شعرة معاوية في العلاقة بينهم بالرغم من وصفها بالعنصرية وبالمنظمة المسيسة، والناكرة للتاريخ اليهودي، ولحق اليهود في مقدساتها في القدس وغيرها من الاتهامات.
* واتضح من خلال الدراسة أن إسرائيل تعمل دومًا على سياسة لي ذراع اليونسكو بعد كل قرار تصدره يدين إسرائيل، فإسرائيل تتعامل وفق خطة محكمة لمهاجمة اليونسكو، وتأليب الرأي العام الغربي عليها، بهدف التراجع عن قراراتها، وغالبًا ما يصاحب هذه الهجمة تهديدات أمريكية بقطع المساعدات أو الانسحاب من المنظمة بهدف دعم الموقف الإسرائيلي.

**التوصيات:**

* تفعيل المؤسسات الثقافية في القدس ودعمها حتى يتسنى لها مواجهة محاولات التهويد والتزوير للتراث الوطني والآثار الحضاري للقدس.
* العمل على إعداد خطة إعلامية منظمة ومحكمة تشرف عليها المجموعة العربية وتدعمها، مضادة للخطة الإعلامية الصهيونية المناهضة لقرارات اليونسكو، وتوجه للدول والشعوب الغربية على وجه الخصوص. لضرب المشروع الصهيوني وأهدافه التوراتية والسياسية.
* يجب أن يتبع كل قرار يصدره اليونسكو بحق قضية فلسطين والقدس على وجه الخصوص بحملة إعلامية تسبق إعلام الاحتلال ولو بخطوة حتى يتفهم العالم الحق الفلسطيني، ولا تنطلي عليه الحملة الإعلامية الصهيونية المشوهة لليونسكو ولقراراته.
* من منطلق أن اليونسكو هي العقل المفكر لمنظومة الأمم المتحدة كلها، خصوصًا وأن أحد البنود الثابتة على جدول أعمال اليونسكو منذ سنوات، هو بند عنوانه مساهمة اليونسكو في إقرار السلام في ما يتعلق بإزالة الاستعمار والعنصرية، لهذ يجب أن تلتقط الدبلوماسية الفلسطينية هذا البند وتعيد تفعيل القرارات السابقة في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى مثل الجمعية العام ومجلس الأمن وغيرها.

\*\*\*

**قائمة المراجع**

**أولًا الوثائق:**

* وثائق فلسطينية، قرارات منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو) الدراسات الفلسطينية ،خريف 2005.
* وثائق فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد22، عدد 86، ربيع 2011.

**ثانيًا الكتب:**

* حسن نافعة، العرب واليونسكو، عالم المعرفة، سلسلة 135، الكويت، مارس1989
* عبد البديع عراق، أيام وأحداث، الدار العالمية للتراث، القاهرة، 2008.
* محمد أبو مصطفى، القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015

**ثالثًا المقالات والأبحاث في المجلات والدوريات العربية:**

* أ.د. عادل غنيم، القدس في وثائق عصبة الأمم، والأمم المتحدة، شؤون الشرق الأوسط، عدد3، 2002
* أحمد سعد الدين/عمان، الاعتراف بعضوية فلسطين يظهر إدراك العالم لخطأ الاعتراف بدولة الاحتلال، العودة، عدد51، كانون أول/ ديسمبر2011.
* إدريس الخالدي، إسرائيل، وقرارات اليونسكو والحملة الإسرائيلية المضادة، شؤون فلسطينية، عدد 43، أذار /مارس1975.
* المحامي فتح الله الحسيني، أهم الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المخالفة لقرارات اليونسكو ،المنبر، عدد، 24، مارس2000
* العودة/ فيينا، فلسطين في اليونسكو، العودة، العدد51، كانون أول/ديسمبر2001.
* خليل محمود الصمادي/ دمشق، اعتراف اليونسكو بفلسطين والبحث عن نصر، العودة، عدد51، كانون أول/ديسمبر2011
* سليمان إبراهيم، القدس أمام مجلس الأمن، شؤون فلسطينية، عدد 105، آب/ أغسطس، 1980
* د. حسن الباش/ دمشق، فلسطين في اليونسكو بين الرفض والقبول، العودة،عدد51، كانون أول ديسمبر2011،
* د. حسن نافعة، اليونسكو والصراع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، تشرين ثاني نوفمبر، 1988.
* د. ربحي مصطفى عليان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الأمن والحياة، عدد 305، أكتوبر- نوفمبر 2006.
* ريتا عوض، وضع القدس في منظمة اليونسكو للتراث العالمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد94، ربيع 2013

**رابعًا المواقع الالكترونية:**

* قرارات اليونسكو بشأن محاولات “إسرائيل “تهويد القدس، المجموعة : دراسات بتوقيت : السبت, يوليو 30, 2011 - 8:08 ، القدس الشريفhttp://nedaalquds.com/arabic/?p=811
* اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم: <http://www.natcom.gov.jo/node/109>
* موقع القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية: alqudsforever.com/news.php?no=3&c=12،
* قرارات اليونسكو التي أغضبت إسرائيلhttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/2/%
* قرار المؤتمر العام لليونسكو قبول فلسطين عضواً كاملاً في اليونسكو، وكالة وفا،. <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7392>
* اليونسكو، القدس مدينة محتلة ويجب سحبها من تحت سيادة إسرائيل، تاريخ النشر:02.05.2017 / 13:51 https://arabic.rt.com/middle\_east/876425-
* إسرائيل تقطع علاقاتها بمنظمة اليونسكو المصدر 14 أكتوبر 2016, 12:40 <http://www.al-masdar.net/%D8%A5>
* غضب في إسرائيل: "يجب إغلاق مقر اليونسكو في القدس" ، المصدر 3 مايو 2017, 10:56 [http://www.al-masdar.net/%D8%](http://www.al-masdar.net/%D8%25)
* ،13/10/2011القدس العربي، الخارجية الفلسطينية: انسحاب واشنطن من اليونسكو محاولة لتسييس المنظمة http://www.alquds.co.uk/?p=80807‎

1. )) حسن نافعة، العرب واليونسكو، عالم المعرفة، سلسلة 135، الكويت، مارس1989، ص11 [↑](#footnote-ref-1)
2. )) نفسه، ص13 [↑](#footnote-ref-2)
3. )) نفسه، ص 30 [↑](#footnote-ref-3)
4. )) نفسه، ص 31 [↑](#footnote-ref-4)
5. )) حسن نافعة، العرب واليونسكو، مرجع سابق، ص56 [↑](#footnote-ref-5)
6. )) د. ربحي مصطفى عليان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الأمن والحياة، عدد 305، أكتوبر- نوفمبر 2006، ص56-57. [↑](#footnote-ref-6)
7. )) د. ربحي مصطفى عليان، ص56-57. [↑](#footnote-ref-7)
8. )) أحمد سعد الدين/عمان، الاعتراف بعضوية فلسطين يظهر إدراك العالم لخطأ الاعتراف بدولة الاحتلال، العودة، عدد51، كانون أول/ ديسمبر2011، ص 39. [↑](#footnote-ref-8)
9. )) د. ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص56-57. [↑](#footnote-ref-9)
10. )) حسن نافعة، العرب واليونسكو، مرجع سابق، ص56 [↑](#footnote-ref-10)
11. )) د. حسن نافعة، اليونسكو والصراع العربي- الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، تشرين ثاني نوفمبر، 1988،ص77. [↑](#footnote-ref-11)
12. )) أحمد سعد الدين/عمان، مرجع سابق، ص 39. [↑](#footnote-ref-12)
13. )) ريتا عوض، وضع القدس في منظمة اليونسكو للتراث العالمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد94، ربيع 2013، ص 42 [↑](#footnote-ref-13)
14. )) نفسه، ص 42 [↑](#footnote-ref-14)
15. )) ريتا عوض: هي مديرة سابقة لإدارة الثقافة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والرئيسة السابقة لوحدة فلسطين، ومنسقة ومستشارة للمشاركة العربية في لجنة التراث العالمي في اليونسكو [↑](#footnote-ref-15)
16. )) ريتا عوض، مرجع سابق ص 42 [↑](#footnote-ref-16)
17. )) د. حسن نافعة، اليونسكو والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 71. [↑](#footnote-ref-17)
18. )) نفسه، ص 71 [↑](#footnote-ref-18)
19. )) نفسه، [↑](#footnote-ref-19)
20. )) قرارات اليونسكو بشان محاولات “إسرائيل “تهويد القدس، المجموعة : دراسات بتوقيت : السبت, يوليو 30, 2011 - 8:08 ص القدس الشريفhttp://nedaalquds.com/arabic/?p=811 [↑](#footnote-ref-20)
21. )) د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص 72 [↑](#footnote-ref-21)
22. )) موقع القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية: alqudsforever.com/news.php?no=3&c=12، وأنظر أيضا: وثائق فلسطينية، قرارات منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو) الدراسات الفلسطينية ،خريف 2005، ص0 [↑](#footnote-ref-22)
23. )) وثائق فلسطينية، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-23)
24. )) قرارات اليونسكو التي أغضبت إسرائيلhttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/2/% [↑](#footnote-ref-24)
25. )) المحامي فتح الله الحسيني، أهم الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المخالفة لقرارات اليونسكو، المنبر، عدد، 24، مارس2000، ص 23-25 [↑](#footnote-ref-25)
26. )) عبد البديع عراق، أيام وأحداث، الدار العالمية للتراث، القاهرة، 2008، ص 50 [↑](#footnote-ref-26)
27. )) قرارات اليونسكو بشأن محاولات “إسرائيل “تهويد القدس، المجموعة : دراسات بتوقيت : السبت, يوليو 30, 2011 - 8:08 ص القدس الشريفhttp://nedaalquds.com/arabic/?p=811 [↑](#footnote-ref-27)
28. )) إدريس الخالدي، إسرائيل، وقرارات اليونسكو والحملة الإسرائيلية المضادة، شؤون فلسطينية، عدد 43، أذار /مارس1975، ص 137 [↑](#footnote-ref-28)
29. )) د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص71-75 [↑](#footnote-ref-29)
30. )) نفسه، ص79. [↑](#footnote-ref-30)
31. )) محمد أبو مصطفى، القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015. ص166 [↑](#footnote-ref-31)
32. )) سليمان إبراهيم، القدس أمام مجلس الأمن، شؤون فلسطينية، عدد 105، آب/ أغسطس، 1980، ص134 [↑](#footnote-ref-32)
33. )) موقع القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية: alqudsforever.com/news.php?no=3&c=12 القرارات الدولية الخاصة بالقدس [↑](#footnote-ref-33)
34. )) اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم: http://www.natcom.gov.jo/node/109 [↑](#footnote-ref-34)
35. )) ريتا عوض، مرجع سابق، ص32. [↑](#footnote-ref-35)
36. )) اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم: http://www.natcom.gov.jo/node/109 [↑](#footnote-ref-36)
37. )) موقع القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية: alqudsforever.com/news.php?no=3&c=12، وأنظر أيضا: وثائق فلسطينية، قرارات منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو) الدراسات الفلسطينية ،خريف 2005، ص0 [↑](#footnote-ref-37)
38. )) وثائق فلسطينية، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-38)
39. )) قرار المؤتمر العام لليونسكو قبول فلسطين عضواً كاملاً في اليونسكو، وكالة وفا،. http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7392 [↑](#footnote-ref-39)
40. )) خليل محمود الصمادي/ دمشق، اعتراف اليونسكو بفلسطين والبحث عن نصر، العودة، عدد51، كانون أول/ديسمبر2011، ص37 [↑](#footnote-ref-40)
41. )) قرارات اليونسكو التي أغضبت إسرائيلhttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/2/% [↑](#footnote-ref-41)
42. )) اليونسكو، القدس مدينة محتلة ويجب سحبها من تحت سيادة إسرائيل، تاريخ النشر:02.05.2017 / 13:51 https://arabic.rt.com/middle\_east/876425- [↑](#footnote-ref-42)
43. )) وثائق فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد22، عدد 86، ربيع 2011، ص 200 [↑](#footnote-ref-43)
44. )) أ.د. عادل غنيم، القدس في وثائق عصبة الأمم، والأمم المتحدة، شؤون الشرق الأوسط، عدد3، 2002 ص 149 [↑](#footnote-ref-44)
45. )) المحامي فتح الله الحسيني، مرجع سابق، ص 23-25 . [↑](#footnote-ref-45)
46. )) المحامي فتح الله الحسيني، مرجع سابق، ص 23-25. [↑](#footnote-ref-46)
47. )) إدريس الخالدي، إسرائيل، وقرارات اليونسكو والحملة الإسرائيلية المضادة، شؤون فلسطينية، عدد43، أذار/مارس، 1975. ص138 [↑](#footnote-ref-47)
48. )) نفسه. ص 141 [↑](#footnote-ref-48)
49. )) د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص78 [↑](#footnote-ref-49)
50. )) العودة/ فيينا، فلسطين في اليونسكو، العودة، العدد51، كانون أول/ديسمبر2001، ص 37 [↑](#footnote-ref-50)
51. )) أحمد سعد الدين/ عمان، مرجع سابق، ص 39 [↑](#footnote-ref-51)
52. )) إسرائيل تقطع علاقاتها بمنظمة اليونسكو المصدر 14 أكتوبر 2016, 12:40

    0 http://www.al-masdar.net/%D8%A5 [↑](#footnote-ref-52)
53. )) غضب في إسرائيل، "يجب إغلاق مقر اليونسكو في القدس" ، المصدر 3 مايو 2017, 10:56 http://www.al-masdar.net/%D8% [↑](#footnote-ref-53)
54. )) غضب في إسرائيل، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-54)
55. )) القدس العربي، الخارجية الفلسطينية: انسحاب واشنطن من اليونسكو محاولة لتسييس المنظمة‎

    Oct 13, 2017 : http://www.alquds.co.uk/?p=808072 [↑](#footnote-ref-55)
56. )) د. حسن الباش/ دمشق، فلسطين في اليونسكو بين الرفض والقبول، العودة،عدد51، كانون أول ديسمبر2011، ص 41 [↑](#footnote-ref-56)